

## The desired role of strengthening the relationship between the private sector and Saudi universities in light of the Kingdom's vision of the Kingdom 2030

**Hamad Khaled Alhowass**

Saudi Coaches Association || Riyadh || KSA

**Ahmed Mohammed Al-Osaimi**

Ministry of Education || KSA

**Abstract:** The study aimed to know the desired role to strengthen the relationship between the private sector and Saudi universities in light of the Kingdom's 2030 vision. To achieve the aim of the study, the researcher used the descriptive survey approach and the questionnaire as a tool to collect data, and the study sample consisted of (746) individuals, including (627) leaders in universities, and (119) leaders in the private sector, and the results of the study showed that the study sample agreed to the role hoped for in strengthening the relationship. Between the private sector and Saudi universities in light of the Kingdom's vision, where he obtained an overall average (3.07 out of 5). And that the most prominent features of the expected role of strengthening the relationship between the private sector and Saudi universities are the participation of private sector institutions in (Events organized by universities to connect their graduates to the labor market with an average of (3.45), meetings and workshops with universities with an average of (3.32), and the participation of some university professors in their boards of directors or advisors with an average of (3.29)). Private sector institutions benefit from their relationships with universities to develop their economic performance, and the contribution of private sector institutions by implementing training programs for university students in their various facilities, on average, and the contribution of private sector institutions in financing joint qualitative research with the Universities. The researcher recommends opening multiple communication channels between universities and private sector institutions to see the possibility of the two parties benefiting from each other, strengthening the the universities' relationship with private sector institutions, and implementing joint quality research projects between universities and private sector institutions in order to achieve the Kingdom's 2030 vision.

**Keywords:** Saudi universities, the desired role, Economic development, The Kingdom's 2030 vision.

## الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030

حمد بن خالد الحواس

جمعية المدربين السعوديين || الرياض || المملكة العربية السعودية

أحمد بن محمد أحمد العصيمي

وزارة التعليم || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المأمول لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (746) فرداً منهم (627) قيادات بالجامعات، و(119) قيادات بالقطاع الخاص، وأظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة على الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة، حيث حصل على متوسط كلي (3.07 من 5) أي بدرجة (متوسطة)، وأن أبرز ملامح الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في كل من (الفعاليات التي تنظمها الجامعات لربط خريجها بسوق العمل بمتوسط (3.45)، ولقاءات وورش عمل مع الجامعات بمتوسط (3.32)، ومشاركة بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارتها أو مستشارين فيها بمتوسط (3.29)، واستفادة مؤسسات القطاع الخاص من علاقاتها مع الجامعات لتطوير أدائها الاقتصادي، ومساهمة مؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ برامج تدريبية لطلاب الجامعات في مرافقها المختلفة، ومساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل أبحاث نوعية مشتركة مع الجامعات. ويوصي الباحثان بفتح قنوات تواصل متعددة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لمعرفة إمكانية استفادة الطرفين من بعضهما، وتعزيز جوانب القوة في علاقة الجامعات بمؤسسات القطاع الخاص، وتنفيذ مشاريع بحثية نوعية مشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بما يحقق رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية، الدور المأمول، التنمية الاقتصادية، رؤية المملكة 2030.

## 1- المقدمة:

تحتل الجامعة قمة المؤسسات التربوية في المجتمع، وهي مطالبة بأن تكون على وعي تام بمسؤوليتها ورسالتها في المجتمع، إذ أن لها دوراً مهماً وأساسياً في تنمية المجتمع وتطويره، ويأتي هذا عن طريق مساهمتها في تنمية رأس المال، إضافة إلى الدور المتميز الذي تؤديه في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع. فجامعاتنا ما زالت تعاني من عدم المقدرة على بناء علاقة تبادلية مع البيئة التي تعيش فيها بمختلف مؤسساتها، علماً بأن الروابط القوية بين الجامعة والمجتمع تحتم على الجامعة الاستمرار في عملية تحديث وتطوير برامجها وبحوثها، بما يتناسب مع حركة المجتمع وتطوره، وهذا يفرض على الجامعة تعميق وتقوية أواصر العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع الذي تكون فيه، وصولاً إلى اعتبار الهدف الثالث للجامعة والمتمثل في خدمة المجتمع والتهوض به الهدف الرئيس للمؤسسة التعليمية (الشاروك، 2014). وبناء على ذلك يجب أن تكون علاقة الجامعات بمؤسسات المجتمع نصب أعين المسؤولين فيها، بحيث يتسنى للجامعات أن تساهم في تحقيق رفاه وتنمية المجتمع من خلال برامجها الدراسية وأنشطتها البحثية، وبناء علاقات إيجابية مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

إن التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من أهم ما يجب أن تهتم به الجامعات والمؤسسات على حد سواء، ولا بد لهذه العلاقة أن تنتقل من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مرحلة الشراكة التي تخدم قضايا التنمية. إن النموذج القديم للعلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ينحصر بقيام الجامعات بتزويد مؤسسات القطاع الخاص بالكوادر البشرية بمختلف التخصصات، واستفادة مؤسسات القطاع الخاص من نتائج الأبحاث التطبيقية التي تُجرى في الجامعات ويتم نشرها، دون وجود أي قنوات أو تواصل فعال بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، فكل طرف يفيد المجتمع بطريقته الخاصة، فالجامعات ترفد المجتمع بالخريجين كل عام بعض النظر عن احتياجات ومتطلبات التنمية ومؤسسات القطاع الخاص من التخصصات النوعية والحديثة، ومؤسسات القطاع الخاص بدورها تستفيد بطريقتها من البحوث المنشورة في الجامعات وتأخذ من خريجي الجامعات وفق احتياجاتها لتزويد المجتمع بسلع وخدمات تلبى متطلباته. وهذا الوضع هو الوضع السائد في الجامعات العربية حتى الآن وهذا الوضع لا يشجع على تنمية الإبداع والابتكار ومواكبة التطور التكنولوجي (صبري، 2011).

وقد أكدت خطط التنمية في طياتها على العديد من المشروعات التي تعكس الآفاق المستقبلية للجامعات في المملكة العربية السعودية، منها "ربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، والمشاركة في تمويل المشروعات المعتمدة ونشاطات البحث العلمي، والتدريب على رأس العمل" (الزويد، 2017: 3).

وقد جاءت رؤية المملكة 2030 بصيغة استراتيجية شارحة لمعالم الطريق والخارطة الإرشادية للمملكة العربية السعودية خلال خمس عشرة سنة، بداية من 2016 للتعامل مع التحديات المعاصرة والتي من بينها "المساهمة في توليد الوظائف" و"المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص". (برنامج التحول الوطني، 2016: 11) و"توفير التعليم القادر على بناء الشخصية" (مجلس الوزراء، 2016: 29).

وفي واقعنا الحالي هناك ضعف في التواصل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص والمراكز التنموية الأخرى في القطاعين العام والخاص، وهذا يحد من توظيف إنجازات الجامعات في مجال البحث العلمي وبرامج التدريب والاستشارات وتحويلها إلى منتجات اقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت جامعاتنا عبارة عن جزر شبه معزولة، وهذا ما يجب التغلب عليه من خلال تعزيز علاقات الجامعات بمحيطها، خدمة للتنمية بمختلف جوانبها. وبناء على ذلك سعت الدراسة إلى استشراف الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق رؤية 2030.

#### مشكلة الدراسة:

تعد التكنولوجيا عاملاً أساسياً لتطور أي مؤسسة اقتصادية، لذا نجد من الصعب أن تواكب المؤسسة التطورات التكنولوجية معتمدة على إمكاناتها، مما يجعل من تعزيز علاقتها بالجامعات ضرورة، ويكون بديلاً ممكناً للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة. وعلى الرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، إلا أنه من الضروري وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل والتعاون بينهما، فالتعليم الجامعي يصنع المعرفة ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية تعنى بتطبيق هذه المعرفة لتحقيق الربح وزيادة الإنتاجية، ولذلك يجب على مؤسسات القطاع الخاص الصناعية الاستثمار في البحوث العلمية وتطويرها (الجديبة، 2010).

وأشار السلمي (2017) إلى أن الجامعات السعودية مسؤولة عن وظيفة أخرى تكاد تكون من أهم وظائفها، وهي الوظيفة المعنية بخدمة المجتمع والتي باتت تتطلب من كليات ومعاهد التعليم العالي والجامعي القيام بدراسات وأنشطة غير تقليدية تساهم في رفع الكفاية المهنية والثقافية لأفراد المجتمع، ودعم مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

كما بينت دراسة (الفلاح، 1437هـ) أنه مع زيادة الطلب على التعليم العالي بالجامعات السعودية في السنوات الأخيرة، ينبغي العمل على إيجاد وسائل لتطوير العائد من الاستثمار، مع تقديم رؤى وخطط استثمارية للتعليم الجامعي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تكاملها وتعاونها مع مؤسسات القطاع الخاص. بينت دراسة العاصمي (2017) أن هناك ضعفاً في أدوار الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030

أكدت رؤية المملكة 2030 على دور الجامعات الفعال في تحقيق أهداف الرؤية من خلال إسهاماتها في توفير العنصر البشري وتأهيله تأهيلاً يلبي احتياجات القطاع الخاص ومتطلبات التنمية الاقتصادية، والشراكة مع قطاعي

الإنتاج والأعمال بما تتماشى مع أهداف الرؤية المتمثلة في تطوير التعليم العالي، وسد الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأكدت أيضا على دور القطاع الخاص حيال تعزيز علاقاته مع الجامعات، وتوجيه تلك العلاقات نحو التنمية بشتى مجالاتها في المملكة العربية السعودية، وتحسين الأداء الاقتصادي، للوصول لعلاقات مثمرة فاعلة بين الجامعة والقطاع الخاص (وثيقة الرؤية، 2016)، وبناء على ما سبق نستطيع ايجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة 2030 ؟

أسئلة الدراسة:

ما الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030.

أهمية الدراسة:

يأمل الباحثان أن تسهم هذه الدراسة في تحديد أهم النقاط التي تساعد في بناء علاقة تكاملية بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص، وانعكاسات هذه العلاقة على الطرفين والمجتمع، فالجامعات ستجني العديد من الفوائد من هذه العلاقة، كزيادة مواردها وتحسين مخرجاتها، كما أن مؤسسات القطاع الخاص سوف تستفيد من هذه العلاقة في تحسين منتجاتها، وفي تدريب كوادرها وتوفير مواردها من خلال الحصول على تكنولوجيا واستشارات محلية قليلة التكلفة. كما يأمل الباحثان أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية ومديري مؤسسات القطاع الخاص في التعرف على الأدوار المطلوبة منهم في بناء علاقة تكاملية تساهم تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة موضوع الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على القيادات في الجامعات وهم وكلاء الجامعات، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، والقيادات الإدارية بشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء.
- الحدود المكانية: جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء.
- الحدود الزمنية: العام 2020م.

## مصطلحات الدراسة:

- الرؤية: تعرف نظرياً بأنها "بيان لما تنوي المؤسسة أن تصير إليه في المستقبل. ويتم وضع الرؤية بواسطة الإدارة العليا؛ حيث تستخدم لتساعد في توجيه الثقافة والتخطيط السياسي والاقتصادي" (مصطفى وآخرون، 2010، ص380).
- وتُعرف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بأنها "تعبّر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكان القوة والقدرات الفريدة لوطننا. وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر" (مجلس الوزراء، 2016).
- وإجرائياً: تُعرف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في هذه الدراسة بأنها: "توقع تحقيق قوة استثمارية هائلة، وتمكين المجتمع لتحقيق اقتصاد مزدهر عن طريق زيادة الأعمال وزيادة مساهمة القطاع الخاص والتنافس؛ بهدف رفع المدخرات وتخفيض البطالة في المملكة".
- القطاع الخاص: يُعرف نظرياً بأنه "جزء من الاقتصاد الوطني يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفعة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي لتحقيق أقصى ربح ممكن" (الريبيعي، 2004: 15). كما يُعرف إجرائياً بأنه: الشركات والمؤسسات السعودية الربحية المدارة من قبل أفراد، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمجتمع السعودي كشركات (الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء).

## 2- الإطار النظري والدراسات السابقة

### أولاً- الإطار النظري:

#### العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:

خلال العقود الأخيرة شهد العالم تقدماً كبيراً في مجال العلوم والتكنولوجيا أثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت القدرة التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية تقاس من خلال امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة، والقدرة على توظيف التكنولوجيا في إنتاج سلع جديدة وخدمات متطورة، ووجود هيكل تنظيمي متكامل، وأيدي عاملة مدربة وعلماء متخصصين، قادرين على الإبداع والابتكار في استخدام التطور التكنولوجي لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية (ناس، 2009).

تعد التكنولوجيا عاملاً أساسياً لتطور المؤسسة الاقتصادية، التي تشهد تطورات متسارعة ومتلاحقة، لذا نجد من الصعب أن تواكب المؤسسة تلك التطورات معتمدة على امكاناتها، مما يجعل تعزيز علاقتها بالجامعات يساعد في تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان، ويكون بديلاً ممكناً للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة. وعلى الرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، إلا أنه من الضروري وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل والتعاون بينهما، فالتعليم الجامعي يصنع المعرفة ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية تعنى بتطبيق هذه المعرفة لتحقيق الربح وزيادة الإنتاجية، لذلك على مؤسسات القطاع الخاص الصناعية الاستثمار في البحوث العلمية وتطويرها (الجديبة، 2010).

وقد ذكر الرشيد (2002) أن المؤسسات الصناعية والتجارية في الدول المتقدمة تمكنت علمياً من حل مشاكل الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وترشيد تكاليفه، وابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تحقق الاستخدام الرشيد للموارد وذلك من خلال البحث العلمي.

كما شهدت العقود الماضية نجاح تجارب دول صناعية جديدة للحاق بركب الدول المتقدمة، مثل كوريا وسنغافورا وماليزيا وغيرها، وهذه الدول ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي لولا تبنيها منهجاً تخطيطياً سليماً في تنمية منظومة متطورة وفاعلة للعلوم والتقنية والابتكار، يعتمد على الارتباط والتعاون الفعال مع مؤسسات التعليم ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2012). ولذلك يعد دعم وتطوير البحث أحد أهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جميع القطاعات وتساعد في تحقيق التنمية.

ويتوجب على مؤسسات القطاع الخاص في المملكة أن تحذو حذو نظيراتها في الدول المتقدمة، وأن تعتمد على الجامعات ومراكز البحوث المحلية للحصول على احتياجاتها من التقنية والاستشارات والتدريب، من خلال عقد شركات تعاون بين الطرفين، وبما يسهم في تحقيق مصلحة الطرفين، وفي خدمة النمو الاقتصادي للبلد ككل. وتلعب المؤسسات الوسيطة والجهات الداعمة دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف، من خلال دعمها المتواصل للشراكة مع الجامعات، ويكون الدعم عن طريق توجيه الجامعات للغرف التجارية والصناعية ومجالسها باعتبارها المؤسسات البحثية والعلمية، بحيث يكون للغرف العديد من الأدوار لدعم وتفعيل مجالات العلاقات التبادلية، كالبحث العلمي والاستشارات والتدريب وغيرها، ومن أدوار الغرف التجارية حسب ما أورده الغامدي (2008):

- تواصل الجامعات مع المؤسسات والشركات بهدف بلورة التوجهات لتطوير عمل القطاع الخاص.
- الاعتماد على شبكات المعلومات والاحصاءات المتكاملة بالتعاون مع الجامعات لتغطية حاجة السوق من البحوث الجديدة.
- الاعتماد على تطبيق الاستبانات البحثية التي تعدها الأقسام والكليات المتخصصة بالجامعات لتكشف متطلبات واحتياجات سوق القطاع الخاص.
- التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة للدراسة والبحث فيها.
- الاعتماد على مراكز البحوث العلمية ومؤسسات التعليم العالي في أخذ المشورة والرأي في مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتنظيمية.
- طرح القضايا الشائكة والبحثية المحلية والعالمية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال من خلال اللقاءات المفتوحة والندوات والمؤتمرات لإثراء العملية البحثية.
- تعميم نتائج الأبحاث التي صدرت عن الجامعات ومراكزها البحثية على القطاع الخاص.
- بحث إنشاء مراكز للبحث والتطوير مرتبطة بالجامعات.

وبناء على ما سبق يتضح أن للقطاع الخاص دوراً مهماً ومحورياً في إقامة علاقة تبادلية مع الجامعات، من شأنه الدفع بالتنمية الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه المعيشي والاستقرار للوطن.

#### الجامعات والقطاع الخاص ورؤية المملكة 2030:

بالنظر إلى رؤية المملكة 2030 نستشف أنها اتخذت مساراً مختلفاً تماماً لما تتبعته المملكة طوال الأعوام السابقة في اعتمادها على النفط ومشتقاته فقط، وقد كان دافعها الأول لذلك ارتفاع النفقات الحكومية في الوقت الذي تناقصت فيه عائدات النفط، ولذا فرؤية 2030 قد أكدت أنه قد آن للاقتصاد السعودي أن يكون أكثر تنافسية، وأن

يعتمد على مولدات المعرفة وهي الثروة الحقيقية غير القابلة للنضوب. كما أن رؤية 2030 وضعت بحيث تغطي كافة مسارات التنمية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحلها، ووضعت على عاتق الجامعات المسؤولية الرئيسية في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التطورات التي ستشهدتها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة، من خلال تقديم تعليم نوعي ذي جودة عالية، وتبنيها تطبيق أرقى معايير الجودة التعليمية المعمول بها في أرقى الجامعات العالمية، مع ضرورة المراجعة المستمرة للخدمات والبرامج الأكاديمية المقدمة من أجل تطويرها، وتعزيز علاقة الشراكة مع المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون بينهما، وإبراز دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسية وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع (الداود، 2017).

كما أولت رؤية 2030 اهتماماً كبيراً بمؤسسات القطاع الخاص، ووضعت على عاتقها دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسهم هذا القطاع حالياً بنسبة (40%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعتبر متديناً مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، ووضعت الرؤية نسبة (65%) كهدف، ومن المؤمل أن يتم دعم برامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، ولذلك تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للاهتمام بهذا الجزء المهم من القطاع الخاص (مجلس الوزراء، 2016).

#### مجالات العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:

من أهم وظائف الجامعات وظيفة خدمة المجتمع، ويضم هذا الإطار الخدمات التي تختص بحل مشاكل مؤسسات القطاع الخاص سواء الخدمية أو الإنتاجية، حيث تعمل الجامعات على تقديم وتطوير أساليب العمل والإنتاج في تلك المؤسسات، حيث أن واقعنا الحالي يتطلب تضافر الجهود سواء بين المؤسسات أو الأفراد. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بالموضوع يتضح أن هناك مجالات عامة للعلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص نوجزها فيما يلي:

1- مجال التدريب: نتيجة لاتساع أفق المعرفة وتشعبها، وما نشهده من سرعة فائقة في التطورات التكنولوجية، فإنه يتبع ذلك سرعة في تغير متطلبات العمل، وبالتالي ضرورة متابعتها من خلال التدريب والتعليم المستمر، وهنا يبرز الدور المهم للجامعات في تدريب المهنيين والمتخصصين من ذوي المستويات العليا، والباحثين الفاعلين في خلق معرفة جديدة لرفد التنمية الاقتصادية، وقد أظهرت دراستي بوديمير (Bodimer, 2010) و (Haslinda & Mahyuddin, 2009) أن للتدريب دوراً فعالاً في تطوير الشركات الإنتاجية والخدمية إدارياً وفنياً وإنتاجياً، كما يؤكد ستيفينسون (Stephenson, 2008) على أهمية تدريب الموظفين في مؤسسات القطاع الخاص، حيث يصف التدريب بأنه أهم الدعائم الأساسية والمهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، كما يمكن من خلال وضع سياسات وبرامج تهتم بتنمية الموارد البشرية يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل.

وتقوم العديد من الجامعات بتطبيق نظام التدريب التعاوني الذي يربط بين الجامعات وبين مؤسسات القطاع الخاص، في علاقة شراكة لإتاحة فرص للتدريب للطلاب تساهم في تطوير قدراتهم ومهاراتهم بحيث تتلاءم مع احتياجات القطاع الخاص. فالجامعة الوطنية في سنغافورة التي تعد من الجامعات الرائدة في آسيا، والتي لديها مناهج خاصة تقوم بتدريسها تشمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل تبادل الطلاب والتدريب الداخلي في المؤسسات والشركات القائمة. وفي معهد ماساتشوستس للتقنية بالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد معظم البرامج التعليمية على المحاضرات القصيرة والمرتبطة أكثر بالنشاط العلمي، الذي يتم تنفيذه تحت إشراف الشركات (Pavlova & Chernobuk, 2016). وفي المملكة العربية السعودية تقدم بعض الشركات الكبرى برامج التدريب التعاوني

لطلاب المرحلة الجامعية كبرنامج التدريب التعاوني الذي تقدمه شركة أرامكو بهدف تزويد الطلاب بالخبرات العملية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للطلاب لاكتساب مهارات جديدة (أرامكو، 2016).

2- مجال البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي طريق التطور العلمي والتكنولوجي، وما تستثمره الشركات الكبرى على البحث العلمي والتطوير دليل على ذلك. فقد أدركت هذه الشركات أهمية البحث العلمي فسارعت إلى إنشاء مراكز بحثية خاصة بها، وبما أن أنشطة البحث والتطوير باهظة التكاليف، وخاصة عند تطوير الأفكار والمعارف العلمية المتقدمة وترجمتها إلى واقع ملموس، فقد اتجهت الكثير من الشركات والمؤسسات الإنتاجية إلى إقامة علاقات تعاون وشراكات بحثية مع مراكز البحوث والتطوير التابعة للجامعات والاستفادة من الخبرات الموجودة بها، ونظراً لتلك الأهمية أصبحت العلاقة بين مراكز البحث العلمي في الجامعات والشركات والمؤسسات الإنتاجية علاقة تبادلية تعاونية تحتّمها مصالح الطرفين، فالجامعات لا يمكن أن تجس نتائج بحوثها داخل الجامعة، وبالمقابل لا يمكن لمؤسسات الإنتاج أن يكون لديها أجهزة بحثية متكاملة لأن ذلك مكلف جداً، ولأن البحث العلمي يعد أحد الوظائف الرئيسية للجامعات (أوكيل، 2011).

وتلعب العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص دوراً هاماً في دعم الابتكار والإبداع من خلال العمل على ترجمة الأفكار الجديدة المبتكرة في الجامعات إلى منتجات جديدة وتطبيقات حديثة، تمكن المؤسسات الإنتاجية من مواكبة التطورات التكنولوجية، وتعزيز قدرتها التنافسية. ويدرك القطاع الصناعي أن الجامعات هي أماكن لترويج الأفكار، وإن أي فكرة أو نظرية تولد في محيط الجامعة تكتسب حياتها من مختبرات البحوث، ولكنها تتحول إلى حقيقة واقعية في السوق بواسطة التصنيع، لذا فإن الالتزام الأكاديمي هو البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها، بينما يكون الالتزام الصناعي هو تشجيع ودعم هذه المعارف الجديدة من خلال تمويل البحوث الأساسية وتطويرها، وإنتاج النماذج وترجمتها إلى منتجات وخدمات (الصادق، 2014).

3- مجال التعليم المستمر: يقصد بالتعليم المستمر إتاحة الفرص التعليمية المستمرة للأفراد والجماعات لغرض تنمية وتطوير مهاراتهم بما يحقق التكيف مع متطلبات الحياة والعمل، ولذلك لا يجب أن ينظر للتربية والتعليم باعتبارهما نشاطاً مستقلاً عن العمل الذي يقوم به الفرد، بل جزءاً من التطور المهني للأفراد. والهدف الأسمى للتعليم المستمر هو خدمة المجتمع وتطوير أفراد والأخذ بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات المتقدمة وتحقيق التنمية في مختلف المجالات. ونتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع والتنافسية الشديدة تجد المؤسسات صعوبة في تحقيق التمكين الاقتصادي بدون الاستثمار في الموارد البشرية في التعليم المستمر والتدريب، لذا تهتم الكثير من المنشآت الإنتاجية بإعداد كوادرها العاملة وتأهيلها باستمرار عبر التدريب المتواصل وهذا يتطلب من الجامعات أن تقوم بهذا الدور باعتبار التعلم من الأدوار الرئيسية التي تقوم بها في خدمة المجتمع (عيد، 2012).

وقد حظي التعليم المستمر بعناية كبيرة من الجامعات، حيث أنشأت العديد من الجامعات عمادات ووحدات مساندة تحت مسمى خدمة المجتمع والتعليم المستمر إيماناً من الجامعات بأن ذلك من الوظائف الرئيسية للجامعات (السنبل، 2015). كما أكدت دراسة أحمد (2009) أن الجامعة بإمكانها الدخول في علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع بشكل عام ومؤسسات القطاع الخاص على وجه خاص، وذلك من خلال تقديم برامج للتعليم المستمر لتحقيق النمو المهني المستمر للعاملين في هذه المؤسسات.

ويمكن للجامعات من خلال علاقتها مع مؤسسات القطاع أن تنظم العديد من الدورات التدريبية والمحاضرات واللقاءات العلمية وحلقات الحوار لبحث مشاكل مؤسسات القطاع الخاص، وسبل تطوير عمليات الإنتاج.



4- الاستشارات: هي أقدم مجالات العلاقات بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث كانت تتم بصفة غير رسمية، من خلال استعانة مؤسسات القطاع الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات للقيام بالدراسات الاستشارية وتقديم المشورة العلمية والفنية، والذي بدوره يساهم في تطوير هذه المؤسسات. وتعد الاستشارة من أهم أشكال العلاقة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تتم إعاره بعض أعضاء هيئة التدريس خبراء أو مستشارين غير متفرغين في المنشآت مع وضع الإمكانيات العلمية والفنية المتوافرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات مؤسسات القطاع الخاص وفق أطروصبيغ محددة للتعاون (الصدقي، 2014).

#### ثانيا- الدراسات السابقة:

##### أ- دراسات سابقة بالعربية

- هدفت دراسة الشاماني (2018) إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجالي البحوث العلمية والاستشارات العلمية، واستخدمت المنهج الوصفي على عينة عددها (153) فرداً من منسوبي معاهد البحوث والاستشارات في الجامعات السعودية ومنسوبي أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية تقوم بدور كبير في الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستشارات العلمية وبدرجة أقل في مجال البحث العلمي، وأن العلاقة التفاعلية المشتركة ومعوقات الشراكة بالنسبة للجامعات تتوافر بدرجة متوسطة في مجالي البحث العلمي والاستشارات العلمية وذلك من وجهة نظر منسوبي معاهد البحوث والاستشارات، أما من وجهة نظر أعضاء مجالس الغرف التجارية الصناعية فإن القطاع الخاص يقوم بدور متوسط في الشراكة مع الجامعات السعودية في مجالي البحث العلمي والاستشارات.
- هدفت دراسة العاصمي (2017) إلى التعرف على أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوثائق ومنهجية (meta-analysis) لتشخيص أدوار الجامعات تجاه تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، وأظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في أدوار الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030.
- هدفت دراسة مراد (2016) إلى بحث السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس علاقة شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والجامعات السعودية، واعتمد الباحث في تحليله على المنهج الوصفي المسحي، حيث تم إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة، مع ضرورة اقتراح أساليب متنوعة للشراكة الفعلية التي تستند إلى مبدأ تبادل الفائدة، كما أن فكرة العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة، والتركيز على التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معاً لدعم أبحاث علمية في الجامعات، والتسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات، وقيام منظمات الأعمال بدعم ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين في الجامعات، وإقامة حدائق البحوث والتقنية ومراكز الابتكار والتميز لخلق مناخ ملائم للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الإدارية مع تطوير التشريعات والقواعد المنظمة

اللازمة لضبط العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات في وضع سياسة البحث المشتركة بينهما، ويحدد دور كل شريك في التنمية.

- هدفت دراسة الأحمد (2015) إلى تحديد متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي، على عينة عددها (125) فرداً من أعضاء المجالس العلمية والتطوير الجامعي، منهم (44) عضواً من جامعة الملك سعود و(30) عضواً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و(22) عضواً من أعضاء مجلس الشورى و(18) عضواً من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وتوصلت الدراسة إلى أهم متطلبات تفعيل الشراكة هي تبادل الزيارات بين الأساتذة والخبراء في المؤسسات الإنتاجية والجامعات، وإنشاء شبكة للاتصالات بين أطراف الشراكة، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لإقامة شركات مع مؤسسات الإنتاج والتي تكفل لها الدعم القانوني. كما أوضحت الدراسة أن أهم المعوقات هي استغراق الجامعة في الدراسة النظرية دون الاهتمام بمشكلات المؤسسات الإنتاجية وإجراء البحوث لحلها، وضعف ثقة المجتمع ومؤسساته في الجامعة ودورها في تلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته.

- هدفت دراسة بخاري (2009) إلى تحديد عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي التحليلي، وقد توصلت إلى أن القطاع الحكومي في اليابان لعب دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال الرعاية، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة وتحفيز القطاع الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في البحث والتطوير، وأشارت إلى تميز القطاع الصناعي الياباني باتجاهه نحو العزلة والانغلاق في المجالات البحثية، بينما أسهم الدور الحكومي والظروف الاقتصادية في انفتاح القطاع الصناعي على المؤسسات الحكومية وخاصة الجامعات اليابانية كما أن المستوى العالمي للجامعات اليابانية ساعد على نمو الشراكة المجتمعية في اليابان.

#### ب- دراسات بالإنجليزية

- هدفت دراسة ويسلي (Wesley, 2015) إلى إبراز الدور التشاركي لجامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية مع القطاع الخاص من أجل تطوير الفرص التعليمية وتقوية وتنمية القطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي للأدبيات ذات العلاقة، ومن أهم نتائجها أن جامعة كورنيل تتعاون حالياً مع أكثر من (30) شركة رائدة، على رأسها شركة أوبر وماستر كارد من خلال العديد من برامج الجامعة التعليمية، وتعمل على ربط وإدخال ابتكارات وإبداعات القطاع الخاص في البرامج التعليمية، كما تستخدم الجامعة التجمعات المركزة لخبراء التقنية والطلاب لإيجاد حلول معينة، حيث يعمل الطلاب من خلال هذه التجمعات المركزة مع المديرين من القطاع الخاص لتحديد فرص جديدة لتطوير نماذج لمنتجات وخدمات إبداعية جديدة، كما يتم في هذه التجمعات القيام بأبحاث حول النتائج وكيفية عمل الفرق المشاركة.

- هدفت دراسة ميرابنت وريبيريو (Mirabent and Riberio, 2014) إلى الكشف على الجوانب التنظيمية والمؤسسية التي تعمل بمثابة محفزات لإقامة شركات ناجحة بين الجامعات والصناعات. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التجريبي لبيانات عام 2010 الخاصة بالجامعات العامة الإسبانية على (43) مكتباً من مكاتب نقل التكنولوجيا، وتوصلت الدراسة إلى أن عقود البحث والتطوير الناجحة تعتمد على خصائص الجامعة

ومكتب نقل التكنولوجيا إلى جانب موقع الجامعة، وأن القدرات الفردية للموظفين أكثر أهمية من عددهم في مكاتب نقل التكنولوجيا (Technology Transfer Offices) (TTOs)، وأن الجامعات الكبيرة تحقق معدلات أداء أفضل في عقود البحث والتطوير، كما أن جامعات العلوم التطبيقية عادة تحقق أكبر دخل في عقود البحث والتطوير، وأن وجود واحة العلوم والتكنولوجيا يساهم بشكل إيجابي في زيادة عدد عقود البحث والتطوير.

- وهدفت دراسة فياز (Fiaz, 2013) إلى دراسة تنامي ظاهرة التعاون بين الجامعات والصناعة U-University- Industry في المشاريع الاستراتيجية ذات التقنية العالية في الصين، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي على عينة من (10) جامعات و(10) قطاعات عالية التقنية، ومن خلال الاطلاع والملاحظة كشفت الدراسة أن التعاون بين الجامعة والصناعة U-I يتأسس ويتم تشجيعه وفق عوامل مثل: الميل للبحث والتطوير، وعوامل تعزيز البحث والتطوير كالحوافر التي تقدمها الدولة، وتعد حوافز الابتكار والمكاسب التكنولوجية ومشاركة تكلفة وجهود البحث والتطوير لتحسين الميزانيات الخاصة بهما هي المخرجات الرئيسية لهذه التحالفات.

### التعليق على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث موضوع دراسة العلاقة التعاونية والتشاركية بين الجامعات والمؤسسات المحيطة، كدراسة مراد (2016) ودراسة الشاماني (2018)، ودراسة الأحمد (2015)، فيما جاءت دراسة ويسلي (Wesley, 2015) لإبراز الدور التشاركي بين جامعات كورنيل ومؤسسات القطاع الخاص، وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث أنها تبحث في ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص فقط، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تأصيل الإطار النظري واختيار المنهج المناسب وبناء أداة الدراسة.

### 3- منهجية الدراسة وإجراءاتها

#### منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الذي يهتم بوصف الظاهرة موضع البحث.

#### مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من فئتين، الفئة الأولى من جميع القيادات في الجامعات، وهم وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمديرون في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، والذين يمثلون الجامعات التالية: (جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران)، وعددهم (801). بينما الفئة الثانية من جميع القيادات في أكبر شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. حيث أجريت الدراسة على القيادات الإدارية العليا بشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء. وعدد القيادات في هذه الشركات (1216).

### عينة الدراسة:

نظراً لصغر حجم مجتمع الفئة الأولى للدراسة والبالغ عدد أفرادها (801)، استخدم الباحثان أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد الدراسة الذين يمثلون عينة الدراسة، وبعد التطبيق حصل الباحثان على (627) رداً. أما للفئة الثانية فقد استخدم الباحثان أسلوب العينة العشوائية البسيطة الممثلة للمجتمع الأصلي للقيادات الإدارية في مؤسسات القطاع الخاص بنسبة 10% من مجتمع الدراسة بواقع (121) فرداً وبعد التطبيق حصل الباحثان على (119) رداً. والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1): عينة الدراسة للفئتين الأولى والثانية

الاستجابة	العينة	المجتمع	الجهة المستهدفة
627	801	801	الفئة الأولى (القيادات في الجامعات ومكاتب الشراكة وريادة الأعمال)
119	121	1216	الفئة الثانية (القيادات الإدارية في شركات القطاع الخاص)
746	922	2017	المجموع

### أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة وعلى المنهج المتبع في الدراسة، فقد وجد الباحثان أن الاستبانة هي الأداة الأكثر ملاءمة، وقد تم تصميم الاستبانة بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة بشكل عام من الأجزاء التالية:  
القسم الأول: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.  
القسم الثاني: ويتكون من فقرات الاستبانة وعددها (18) فقرة، تمثل الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030.

### صدق أداة الدراسة:

#### الصدق الظاهري:

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، عرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (11) محكماً، وتم تعديل الاستبانة بناء على آرائهم وملاحظاتهم.

#### صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة وعلى بيانات العينة الاستطلاعية حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية، ويوضح الجدول (2) معاملات الارتباط لكل فقرة بالدرجة الكلية.

الجدول رقم (2): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور (ن = 30)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.80	10	**0.78
2	**0.80	11	**0.75
3	**0.73	12	**0.92

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
**0.91	13	**0.83	4
**0.93	14	**0.88	5
**0.85	15	**0.84	6
**0.95	16	**0.92	7
**0.67	17	**0.95	8
**0.88	18	**0.84	9

\*\* دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات بالدرجة الكلية موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

تأكد الباحثان من ثبات أداة الدراسة على بيانات العينة الاستطلاعية من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث بلغ (0.96)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما يُعد ذلك مؤشراً مهماً على أن العبارات تعطي نتائج مستقرة وثابتة.

مقياس الاستبانة:

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، نظراً لمناسبته للمعلومات المراد جمعها، وتأخذ الدرجات على التوالي (5، 4، 3، 2، 1)، وتم تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

- من 1 إلى أقل من 1.80 (غير موافق بشدة)
- من 1.81 إلى أقل من 2.60 (غير موافق)
- من 2.61 إلى أقل من 3.40 (محايد)
- من 3.41 إلى أقل من 4.20 (موافق)
- من 4.21 إلى 5.00 (موافق بشدة)

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، لحساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي الموزون (المرجح)، والمتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة، والانحراف المعياري "Standard Deviation"، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات لأداة الدراسة.

#### 4- عرض النتائج ومناقشتها

الإجابة على سؤال الدراسة: ما الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 ؟

حسبت التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3): المتوسطات والحسابات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
10	اشترك مؤسسات القطاع الخاص في الفعاليات التي تنظمها الجامعات لربط خريجها بسوق العمل	3.45	1.10	69.0%	موافق	1
6	اشترك مؤسسات القطاع الخاص في لقاءات وورش عمل مع الجامعات	3.32	0.83	66.4%	متوسط	2
17	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارتها أو مستشارين فيها	3.29	0.96	65.8%	متوسط	3
7	استفادة مؤسسات القطاع الخاص من علاقاتها مع الجامعات لتطوير أدائها الاقتصادي	3.22	1.00	64.4%	متوسط	4
4	مساهمة مؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ برامج تدريبية لطلاب الجامعات في مرافقها المختلفة	3.22	1.12	64.4%	متوسط	5
18	مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تمويل أبحاث نوعية مشتركة مع الجامعات	3.19	1.15	63.8%	متوسط	6
5	تعاون مؤسسات القطاع الخاص مع الجامعات في مجالات البحث العلمي والابتكار، والحرص على إقامة شراكات بحثية مع الجامعات لخدمة التنمية الاقتصادية	3.11	1.23	62.2%	متوسط	7
11	احتواء لوائح وأنظمة مؤسسات القطاع الخاص على إقامة علاقات وطيبة مع الجامعات في جوانب مختلفة	3.06	1.10	61.2%	متوسط	8
1	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تجهيز المختبرات والورش في الجامعات	3.03	1.12	60.6%	متوسط	9
15	سماح مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاطلاع على مرافقها واستخدامها في الأنشطة المختلفة	2.99	1.16	59.8%	متوسط	10
13	تقديم مؤسسات القطاع الخاص جوائز للبحوث المتميزة التي تخدم التنمية الاقتصادية والتي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات	2.99	1.29	59.8%	متوسط	11
8	اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء مكاتب لتنسيق علاقاتها مع الجامعات	2.98	1.143	59.6%	متوسط	12
16	عرض مؤسسات القطاع الخاص المشكلات التي تواجهها على الجامعات لوضع حلول لها	2.98	1.15	59.6%	متوسط	13
12	التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والجامعات بشأن التخصصات الأكاديمية المطلوبة في ضوء الاحتياجات	2.95	1.08	59.0%	متوسط	14

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
2	مشاركة خبراء من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير البرامج التعليمية في الجامعات	2.92	1.19	58.4%	متوسط	15
9	التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والجامعات بشأن المهارات المطلوب توافرها في الخريجين	2.88	1.24	57.6%	متوسط	16
14	تخصيص مؤسسات القطاع الخاص منح مالية للجامعات لتطوير مخرجاتها	2.86	1.27	57.2%	متوسط	17
3	تقديم مؤسسات القطاع الخاص قروضاً مالية للطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم	2.76	1.26	55.2%	متوسط	18
المتوسط العام		3.07	0.99	61.4%	متوسط	

يوضح الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة متوسطة على الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 بمتوسط (3.07 من 5.00) وانحراف معياري (0.96)، ووزن نسبي (61.4%)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (من 2.61 إلى 3.40)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار متوسط على أداة الدراسة.

يتضح من النتائج في الجدول (3) أن أبرز الملامح للدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 تتمثل في العبارات رقم (10، 6، 17، 7، 4) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة، ويتضح من هذه النتيجة أن عينة الدراسة متفقون على مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الفعاليات التي تنظمها الجامعات لربط خريجها بسوق العمل. وتفسر هذه النتيجة بأن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص لديهم مصالح مشتركة في توظيف خريجي الجامعات، مما عزز من موافقة القيادات في الجامعات وفي القطاع الخاص على مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الفعاليات التي تنظمها الجامعات لربط خريجها بسوق العمل. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الأحمد (2015) التي بينت اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة. كما يتضح من النتيجة أيضاً أن عينة الدراسة متفقون في بدرجة (متوسطة) على مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في لقاءات وورش عمل مع الجامعات، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف هذه المشاركة وعدم وصولها للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية تهتم بالتركيز على مشاركة الأكاديميين في الورش واللقاءات مما قلل من مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في لقاءات وورش عمل مع الجامعات. كما يتضح من النتيجة أيضاً أن عينة الدراسة متفقون بدرجة (متوسطة) على إشراك مؤسسات القطاع الخاص بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارتها أو مستشارين فيها، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف هذه المشاركة وعدم وصولها للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات بالقطاع الخاص تركز على الربح بالدرجة الأولى، مما قلل من إشراك مؤسسات القطاع الخاص بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارتها أو مستشارين فيها. كما يتضح من النتيجة أيضاً أن عينة الدراسة متفقون بدرجة (متوسطة) على استفادة مؤسسات القطاع الخاص من علاقاتها مع الجامعات لتطوير أداؤها الاقتصادي، وهذا يدل على ضعف هذه الاستفادة وعدم وصولها للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات بالقطاع الخاص لا تشرك أساتذة الجامعات في مجالس إدارتها أو تستفيد من استشاراتهم، مما قلل من استفادة مؤسسات القطاع الخاص من علاقاتها مع الجامعات لتطوير أداؤها

الاقتصادي. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة مراد 2016 بضرورة دعم القطاع الخاص اجراء أبحاث علمية في الجامعات، والتسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات، وقيام منظمات الأعمال بدعم ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين في الجامعات. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة ويسلي (Wesley، 2015) في ضرورة استخدام الجامعة للتجمعات المركزة لخبراء التقنية والطلاب لإيجاد حلول معينة، حيث يعمل الطلاب من خلال هذه التجمعات المركزة مع المديرين من القطاع الخاص لتحديد فرص جديدة لتطوير نماذج لمنتجات وخدمات إبداعية جديدة.

بينما يتضح من النتائج في الجدول (3) أن أقل ملامح الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 تتمثل في العبارات رقم (12، 2، 9، 14، 3) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة. ويتضح من النتيجة عينة الدراسة متفوقون في درجة الموافقة (متوسطة) على تزويد مؤسسات القطاع الخاص الجامعات بالتخصصات الأكاديمية المطلوبة في ضوء احتياجاتها، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف هذا الدور وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن اعتماد القطاع الخاص على العمالة الرخيصة يقلل من دوره في تزويد الجامعات بالمهارات المطلوب توافرها في الخريجين كما يتضح من النتيجة أن عينة الدراسة متفوقون بدرجة (متوسطة) على إشراك خبراء من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير البرامج التعليمية في الجامعات، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف هذا الدور وعدم وصوله للمستوى المطلوب، وتفسر هذه النتيجة بأن قيادات الجامعات ترى أن القيادات الأكاديمية الجامعية هي الأكثر قدرة على تطوير البرامج التعليمية في الجامعات، مما قلل من إشراك خبراء من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير البرامج التعليمية في الجامعات. ويتضح من النتيجة أيضاً أن عينة الدراسة متفوقون بدرجة (متوسطة) على عمل مؤسسات القطاع الخاص على تزويد الجامعات بالمهارات المطلوب توافرها في الخريجين، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف هذا الدور وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع الخاص ليس لديه توصيف وظيفي دقيق يمكنه من تزويد الجامعات بالمهارات المطلوب توافرها في الخريجين.

### التوصيات والمقترحات:

- فتح قنوات تواصل متعددة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لمعرفة إمكانية استفادة الطرفين من بعضهما.
- تعزيز جوانب القوة في علاقة الجامعات بمؤسسات القطاع الخاص.
- تنفيذ مشاريع بحثية نوعية مشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بما يحقق رؤية المملكة 2030.
- وضع لوائح وأنظمة تنظم العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بحيث تكون مرنة، وتراعي مصالح الطرفين وتخدم التنمية.

### قائمة المراجع

#### أولاً- المراجع بالعربية:

- أحمد، عزام عبد النبي. (2009). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بني سويف، مصر.
- الأحمد، هند محمد. (2015). تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية. (4): 429-514.



- أرامكو السعودية. (2016). برنامج التدريب التعاوني للمرحلة الجامعية، أرامكو السعودية، تاريخ الاسترجاع 2020/6/28 من [http://www.saudiaramco.com/ar/home/careers/Saudi-applicants/our-programs/coop/uni\\_COOP.html](http://www.saudiaramco.com/ar/home/careers/Saudi-applicants/our-programs/coop/uni_COOP.html).
- أوكيل، سعيد. (2011). الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية. الرياض، مكتبة العبيكان.
- بخاري، عصام. (2009). عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية. المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. 23-25 مايو.
- الجدبة، فوزي سعيد. (2010). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأزهر بغزة. 12 (1): 266-239.
- الداود، عبد المحسن سعد. (2017). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030. جامعة القصيم، القصيم. 11-12 يناير.
- الربيعي، محمد. (2004). التخصص وأثرها على التنمية بالدول النامية. مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر.
- الرشيد، عبد الله أحمد. (2002). السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي. ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي. وزارة التخطيط، الرياض. 13 شعبان.
- الزويد، محمد بن سعود بن عبد العزيز. (2017). دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- السليحي، فاطمة عايض فواز. (2017). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "جامعة الملك سعود أنموذجاً". دراسة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، القصيم، 11-12 يناير.
- السنبل، عبد العزيز عبد الله. (2015). تقويم مؤسسات التعليم المستمر في ضوء موجهات التخطيط الاستراتيجي، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع61، 11-32.
- الشاروك، زهير. (2014). دور الجامعة في تطوير بيئة توظيفها. مجلة الأعلالي. (6): 22-23.
- الشاماني، يوسف بن راشد بن شلوه. (2018). واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجال البحوث العلمية والاستشارات العلمية، رسالة ماجستير، جامعة طيبة، المدينة المنورة.
- صبري، إيمان. (2011). دور المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعة لسوق العمل: تجربة جامعة الفيوم نموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-12 مايو.
- الصديق، أسماء أبو بكر. (2014). جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية-محافظة الوادي الجديد نموذجاً، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، (85)، الجزء الثاني، 173-227.
- العاصبي، عبد الرحمن بن محمد. (2017). أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية 2030. منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع، لتحقيق رؤية المملكة 2030. 17-18 أكتوبر: 13-25.
- عيد، يوسف سيد محمود. (2012). اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي القاهرة جامعة القاهرة.

- الغامدي، محمد سعيد. (2008). الجامعات ودورها البحثي في خدمة المجتمع. بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني- الجامعات العربية تحديات وطموح. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، 12-24 ديسمبر.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (2012). دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسي البحث مسار مقترح لتعزيز الاستفادة بالمجمع السعودي. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة كراسي البحث في المملكة العربية السعودية- التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. 17-18 إبريل.
- الفلاح، عبد الرحمن محمد. (2017). الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية: استراتيجية مقترحة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016). برنامج التحول الوطني 2020.
- مجلس الوزراء. (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- مراد، سامي. (2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة. الرياض. 22-24 نوفمبر. الرياض: 1-40.
- مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبدالقادر، حامد والنجار، محمد. (2010). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة. مصر.
- ناس، السيد محمد. (2009). الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل: دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية. مجلة كلية التربية بالزقازيق. 1 (65): 145-224.

#### ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Bodimer, J. (2010). Use Training and Development to Motivate Staff, Building Your Employee Training and Development Program.
- Fiaz, M. (2013). An empirical study of university-industry R&D collaboration in china: Implications for technology in society. Technology in Society. 35 (3): 191-202.
- Haslinda, A., & Mahyuddin, M. Y. (2009). The effectiveness of training in the public service. American Journal of Scientific Research, 6 (1), 39-51.
- Mirabent, J. L. S. & Riberio, D. E. (2014). University-industry partnerships for the provision of R&d Services. Journal of business research. 68 (7): 1407-1413.
- Pavlova, I., & Chernobuk, V. (2016). Entrepreneurial universities and entrepreneurship in education. In SHS Web of Conferences (Vol. 28). EDP Sciences.
- Stephenson, D. (2008). The Effectiveness of Workplace Training, Chief of the Training Research and Evaluation Branch in the NIOSH Education and Information Division, national institute occupational safety and health.
- Wesley, S. (2015). Cornell University Model in USA. International Conference on activating the partnership between universities and the private sector in scientific research, king saud University. Saudi Arabia. 28-29 October.